الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/40/591
11 September 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الأربعون
البند ٨٤ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

نظام الانسانية الدولي الجديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٨/١٧٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ والمعنون " نظام الانسانية الدولي الجديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية " ، الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد تعليقاتها على هذه المسألة الى أن تقوم بذلك ، والدول الأعضاء التي قامت بذلك الى أن تقدم تعليقات اضافية ، خاصة بشأن مشروع الاعلان الذي أحاله المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية العامة في مقرره ١٩٨٣/١٧١ ، ورجت من الأمين العام أن يقدم تقريرا بشأن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين . وهذا التقرير مقدم امتثالا لذلك الطلب .

ثانيا - موجز آراء الدول الاعضاء

٢ - أعربت الدول الأعضاء عن آرائها بشأن مسألة نظام الانسانية الدولي الجديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية ، خلال الدورتين السابعة والثلاثين (١) والثامنة والثلاثين (٢) للجمعية العامة

---

* A/40/150 .

Digitized by UNOG Library

وخلال الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي في عام ١٩٨٣ (٣) . وأبلغ بعض آخر من الدول الأعضاء تعليقاته الى الأمين العام خلال عام ١٩٨٣ استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٧/٢٢٥ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ (٤) . وفي عام ١٩٨٥ ، لم ترد تعليقات موضوعية الا من دولة عضو واحدة استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٨/١٧٠ (٥) . وأبلغت دولة عضو أخرى الأمين العام بتعليقات منصبة على نظر الجمعية العامة في هذه المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين (٦) .

٣ - وأشار معظم التعليقات الى وجود مجموعة كبيرة من الصكوك والتوصيات ذات الصلة للأمم المتحدة . وتشير الدول التي أرسلت ردودا الى أن السنوات الأخيرة قد شهدت اتخاذ عدد من المقررات الهامة بشأن مسائل تتعلق باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي . ويشار بصورة خاصة الى المقررات المتخذة في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، ومن أبرزها الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخان في ١ أيار/مايو ١٩٧٤) ، وقرارات الجمعية العامة بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي (قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥) وبشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤) ، فضلا عن قرارها بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (مرفق قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠) . وهناك اشارة كذلك الى أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، والى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والى وجود صكوك أخرى تتعلق بحقوق الانسان .

٤ - ويرى بعض الدول الأعضاء أن هذه المجموعة من الصكوك المتفق عليها تغطي بالفعل نفس المجال تماما الذى يبدو ان المقترحات الجديدة تتناوله . وهذه الدول الأعضاء لا ترى ضرورة لاتخاذ اجراء آخر وتعتقد أن المشاكل التي تتناولها المقترحات يمكن معالجتها على نحو أفضل عن طريق الاستراتيجيات الانمائية الدولية القائمة والمقترحات الأخرى القائمة للأمم المتحدة . وفضلا عن ذلك ، فان مفهوم نظام الانسانية الدولي الجديد ، خاصة اذا قيّد بعبارة " الجوانب الأخلاقية للتنمية " ، يبلغ من عدم الدقة درجة تبعث على الشك في جدواه .

٥ - وعلاوة على ذلك أشار بعض الدول الأعضاء الى أنه قد يوجد خطر في اعطاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة من حيث أن ذلك قد يحوّل الانتباه عن الحاجة الى احراز تقدم حقيقي في الاضطلاع بالمقترحات القائمة الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

../..

Digitized by UNOG Library

وجرى التأكيد على أن الأمر الذى يهم ليس هو اتخاذ قرارات أو مقررات جديدة بقدر ما هو المراعاة الدقيقة من جانب جميع الدول الأعضاء لما هو قائم بالفعل من تلك القرارات والمقررات، بما في ذلك العمل على كفالة توسيع نطاق تنفيذها . وتحقيق العدالة الاجتماعية الدولية هو شرط أساسي جوهرى لحل المشاكل التي تتناولها المقترحات الجديدة : وغيبة الارادة السياسية اللازمة لمعالجة هذه المشاكل على وجه السرعة وفقا للاتجاهات الموصى بها بالفعل في الصكوك القائمة هي العقبة الأساسية التي تحول دون تنفيذ أهدافها .

٦ - ويرى بعض آخر من الدول رأيا مخالفا لذلك . وتعترف هذه الدول أيضا بأهمية الصكوك القائمة ، ولا سيما ما يتعلق منها باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، بيد أنها ترى أن المفاهيم الواردة في تلك الاعلانات والتوصيات ، ولا سيما فيما يتعلق بغرض وأهداف التنمية ، تحتاج الى مزيد من الايضاح . وذكرت هذه الدول الأعضاء أن المجتمع العالمي ، ولا سيما البلدان النامية ، قد ركز اهتمامه حتى الآن ، في المقام الأول على الأقل ، على الحلول الاقتصادية للمشاكل المجتمعية . وأكدت أن المقترحات المتعلقة بالحلول الاقتصادية ، ولا سيما في اطار الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة ، ليست كافية في حد ذاتها وينبغي توسيع نطاقها بحيث تشمل القضايا الاجتماعية والثقافية . والكرامة والقيمة الذاتيتين للانسان الفرد وحق جميع الأشخاص في التنمية الكاملة الأخلاقية ، فضلا عن التنمية المادية ، ينبغي أن توضع في موضع ذى أهمية أساسية لدى النظر في وسائل احراز مزيد من سرعة التقدم . وان البدء باعادة تثبيت هذه المبادئ بوصفها الغايات الأساسية لجميع الأنشطة الانمائية ، ثم بحث ماهية الأعمال المقبولة من الناحية الأخلاقية التي قد تحقق تلك الأهداف على أفضل وجه ، هو السبيل الذى قد يمكن عن طريقه ايجاد حل للمشاكل الحالية ، بما فيها البطء الشديد الذى يميز حتى الآن الجهود الرامية الى تنفيذ المقترحات المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد تنفيذا تاما . وبناء على ذلك، فان مسألة الجانب الأخلاقي للتنمية واقامة نظام الانسانية الدولي الجديد تتسم بأهمية أساسية وقيمة رئيسية . أما مسألة الطبيعة المحددة لنظام الانسانية الدولي الجديد والتوصيات الواقعية التي قد تتخذ لتحقيقه فتتطلب مزيدا من التحديد والايضاح .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، اللجنة الثانية ، الجلسات ٣٧ ومن ٤٣ الى ٤٤ و ٤٦ و ٤٨ .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، اللجنة الثانية ، الجلسات من ١٥ الى ٢٤ ومن ٣٨ الى ٤٥ .

Digitized by UNOG Library

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ١٩٨٣ ، الجلسات العامة ، الجلسات من ١٧ الى ٣٠ .

(٤) أبديت تعليقات من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واكوادور وباراغواى والبرازيل وبربادوس وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والفلبين وفولتا العليا (بوركينا فاصو حاليا) . وقد أوجزت هذه التعليقات كي ينظر فيها المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية في عام ١٩٨٣ (E/1983/68 و Add.1 و 2) والجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين (E/1983/68 ، Add.3) . أما التعليقات التي أبدتها حكومة الفلبين في تموز/يوليه ١٩٨٣ فقد أحيلت الى المجلس في الوثيقة E/1983/89 . وقد اشتملت هذه التعليقات الأخيرة على بيان وتوصيات موجزة تم الاتفاق عليها في حلقة عمل عنيت بتعريف نظام الانسانية الدولي الجديد ، ونظمت تحت رعاية جامعة الحياة بالفلبين وجامعة السلم بكوستاريكا ، وعقدت في مانيلا بالفلبين في الفترة من ٧ الى ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣ .

(٥) حتى ١ حزيران/يونيه كانت قد وردت تعليقات موضوعية من العراق فقط .

(٦) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، أرسلت حكومة فنزويلا مذكرة الى الأمين العام تتضمن تعليقات الوفد الفنزويلي بشأن هذا البند من بنود جدول أعمال الجمعية العامة ، مع الطلب أن توضع هذه الآراء في الاعتبار لدى اعداد أية دراسات أو تقارير بشأن هذه المسألة قد تطلبها الجمعية العامة أو يطلبها المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

Digitized by UNOG Library